

خربت تنافسية الاقتصاد وإنتاجية رأسماله البشري

«الشال»: الكويت اعتمدت مصدراً زائلاً في تمويل نفقات عامة جارية

■ وحدة المعلومات (EIU) تقدر معدلات النمو السالب للاقتصاد الكويتي بنحو 1.2- في المئة

أكد تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن تقارير وكمالات التصنيف الائتماني تقارير فنية جيدة، ولا يؤثر في رأينا دور مؤسسات، في صناعة الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ولكنها تقارير ضارة إذا لم نحسن معرفة غرضها وحسود وأهمية محتواها للدولة المعنية بالتقرير. فالتقرير موجه إلى جمهور القرضين والمتعاملين ماليًا وتجاريًا مع الدولة، ومداد الزمئي محدود بعدى التزامات الدولة الدبئة، لذلك هو تقرير حول الملاءة المالية على المدى المتوسط، وهو غير معنيّ بصحة السياسات الاقتصادية وإستدامتها، ونفعه محصور في تسهيل معاملات الدولة المعنية المالية مع علائها في الخارج، وإن حصلت الدولة على تصنيف سيادي جيد، أقامها في خفض تكاليف ذلك التعامل، وأهمها مستوى الفوائد على تمويلاتها لكل من قطاعها العام والخاص، وحصول الكويت على تصنيف سيادي «AA»، مع نظرة مستقبلية مستقرة يحقق هذا الهدف، وتأكيد ذلك التصنيف الجيد رغم تفاقم الأحداث الجيوسياسية، يجعل نفعه أكبر.

ويتضح إنصاف أهداف التقرير اللائي عن أهداف الدولة الاقتصادية عندما تقوم الوكالة بتحديد سعر التعامل للوازنة العامة بنحو 50 دولار للسنة المالية الحالية، قاعد أهم مبادئ علم المالية العامة، والتي يبنى عليها مبدأ إستدامة، وإستدامة الاقتصاد من عدمها، هو اعتمادها على مصدر تمويل مستدام، أي خصيلة نشاطا اقتصادي مستقر ومستمر مثل الضرائب في الاقتصادات التقليدية، ومثل دخل الإستثمار في حالة الكويت. فعند احتساب الوكالة لسعر التعامل في الوازنة العامة، إحتسبت كل إيرادات بيع النفط، وهو بيع أصل وليس إيراد مستدام، وإحتسب كل إيرادات الإستثمارات الخارجية معه، وهو خلط مخالف لمبادئ علم المالية العامة، ومن نون انخفاض ما يحول لأحتياطي الأجيال القادمة، أي ضريبة استهلاك أصل زائل، أو مخصص وهو أضعف الإيمان.

من وجهة نظر دائل للكويت، هذا الخلط صحيح، فإهتمامه مركز على كل ما يمكن أن تحققة الكويت من إيراد من العلة الصعبة إلى مدى حدود الزامه معها وتحصيله مستحقاته، لأنها مجبرة على إستخدام كل تلك الحصيلة لمواجهة تلك الإلتزامات، ومن وجهة نظر الدولة وإستدامة اقتصادها ومعها إستقرارها، تصبح خلاصة مفصلة وخطرة إن قهمت تصنيفاتها على أنها دليل على مائة وسلامة اقتصادها، فحتي وقت قريب، اعتمدت الكويت مصدرا زائلا في تمويل نفقات عامة جارية خربت تنافسية الاقتصاد وإنتاجية رأسماله البشري. والتحولات الأخيرة في سوق النفط، وضعت سقفا مابطا وطويل المدى على أسعار النفط، مع ضغوط مستمرة وإلى الأبدني على مستوى إنتاجه، وتوجه محكوم لاستدائه بطاقة إستدامة ونظيفة، بينما ارتفعت نفقاتها العامة 5 أضعاف في 17 سنة. وإن أسقطنا بعض الماضي على المستقبل، ومع متطلبات الضرورة لزيادة النفقات العامة، يصبح الوضع الاقتصادي والسياسي غير مستداما ما لم نستتبع سياسات مالية واقتصادية حصيفة، ولن نلحق على ما ورد في صلب التقرير، لأنه أشجع عرضا، ولكننا نؤكد على سلامته لصالح جمهوره، بينما تبقى فرامته الخاطئة من قبلنا أمر في غاية الخطورة.

نمو الاقتصاد العالي والكويتي تختلف توقعات النمو للاقتصاد العالي والاقتصاد الفطرية بين مصدر وآخر، ذلك الإختلاف هو حال تقريرى التصنيفان «صندوق النقد الدولي» و«البيك الدولي»، رغم الإنشابة في نظر نيهما التفاضلية مؤخرا، مصدر ثالث يختلف معهما، حيث تغيب عن تقريره تلك النظرة التفاضلية المستقبلية لأداء الاقتصاد العالي، تأخر تقارير وحدة المعلومات الاقتصادية لجنة «الإيكونومست»

أكتوبر -2017، تقدر نموًا في عام 2017 وسطا بين المؤسستن- ومستقبلا أي لعام 2018 دون تلك القدرة من قبل المؤسستن الماليين الدولتين. حيث تتوقع نموًا أدنى من الصندوق للاقتصاد العالي في عام 2017، وتقدره بنحو 2.9% مقابل 3.6% لـ «صندوق النقد الدولي» ولكنه أعلى قليلًا من توقعات «البيك الدولي» البالغة 2.7%. وتخضع توقعاتها لأداء عام 2018، وتقدره بنحو 2.7% مقارنة بنحو 3.7% لـ «صندوق النقد الدولي»، ونحو 2.9% لد «بيك الدولي».

ويبيى الإختلاف الملحوظ في تقديرات المؤسسة نفسها بين تقرير وآخر لا يقلصها سوى بضعة أشهر، والإختلاف بين تقارير المؤسسات عن بعضها البعض، له مبررات منطقية، مثل ارتفاع حالة عدم اليقين منذ تبعت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ومبررات أخرى غير متوقعة، مثل التحولات السياسية، ومن أمثلتها إنتخاب الرئيس الأمريكي «ترامب» وخروج بريطانيا من الإقتصاد الأوروبي وعنف الأحداث الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والأزمة مع كوريا الشمالية، وفي دول النفط، ولزيج من المبررات المذكورة عالية، تتأثر بعامل إنتكاس سوق النفط، بدءًا من خريف عام 2014، وعالية، أصبحت الأكثر عرضة لارتفاع حالة عدم اليقين، ومعها باتت الأكثر حاجة لعمرة حجم التخديبات الناتجة عنها بما يتطلبه ذلك من تغيير جوهري في نهجها وإدارتها.

وفي تقريرنا للأسبوع الفائت، قلرة تخصص نظرة صندوق النقد الدولي للمتشائمة حول الأداء المحتمل للاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي للعام الجاري، والتشاؤم بلغ أقصاء لأداء الاقتصاد الكويتي بتقديرات لشموه سالبيا بنحو 2.1%-، ووحدة المعلومات (EIU) تقدر معدلات النمو السالب للاقتصاد الكويتي بنحو أقل أو 1.2%-، ويظل الأسوأ أداء على مستوى الخليج، ولكنها تبدي تشاؤما أكبر بشأن المستقبل، وتقدر النمو المحتمل له أدنى بكثير في عام 2018 وبحدود 1.3% مقابل 4.1% في التقديرات المتفائلة لـ «صندوق النقد الدولي».

وبسبب ارتفاع حالة عدم اليقين، تظل كل التقديرات قابلة للتعديل، وفي الغالب بإتجاه هبوطي، بما يعنيه ذلك من صعوبة الوضع الاقتصادي المحلي الذي يتطلب مواجهة جادة وسريعة قبل أن تضغف أدوات ووسائل وفرص الإصلاح.

وفي إختصار، وضعت توقعات الاقتصاد في البلد صعبة، بإقاف منها الوعي بأن إنتكاسة سوق النفط ليست قصيرة الأمد، وأن لأحداث العنف الجيوسياسية وإحتلالات توسعها تكلفة محتملة ضخمة، وبأن السياسات العامة في البلد، إما لا تعى أو لا ترغب في فهم متطلبات وتدابيعات المستقبل، لذلك هي تعمل في إتجاه معاكس لتحقيق هبوط آمن للبلد، والمؤشرات الأولى توجي بأن مجلس الأمة أو بعض من أعضائه لديهم من المفترحات الشعبية ما يكمل متطلبات تبني أسوأ سيناريو، فالملفترات أو الأوليات المنشورة لبعض النواب حول التقلع المبكر وإلغاء قوائم قروض التامينات وإلغاء خفض الدعم عن بعض السلع والخدمات، كلها كمكثات للتعجيل بزمن إصطدام البلد بالاحتاط.

م على أزمة دول مجلس التعاون الخليجي فزاية الشهور الخمسة، ولاأسف، لا يبدو في الأفق حلا قريبًا لها، فلا حصة لأي طرف خارج دول تلك المجموعة في حل مبكر لها، لذلك، وبعيدا عن ترابعياتها السياسية والإجتماعية، وهي كبيرة،

سوف تقوم بين الحين والآخر برصد تكاليفها المالية والاقتصادية، وفي فقرنا الحالية، سوف نرصد إحدى تكاليفها المباشرة والغالبة للحساب، أو أثر تلك الأزمة حتى الآن على أداء بورصات الدول المعنية بشكل مباشر بتلك الأزمة، وذكروا في أول قلرة كتبت في تقريرنا حول تلك الأزمة 18- يونيو -2017 بأن التكاليف ستكون كبيرة، وأن نصيب فطر منها سوف يكون الأكبر، ويبدو أن تكاليف بورصة الفطرية من تداعيات تلك الأزمة، قاسية.

خسر مؤشر البورصة الفطرية منذ إندلاع الأزمة 5 يونيو 2017 وحتى يوم الأربعاء الفائت، أي 25 أكتوبر 2017، نحو 18.1%-، وإذا ترجعت تلك الخسائر إلى قيمة بورصات الخليج وأداء البورصة القطرية، فيمورصة البحرين الصغيرة، ورغم خسارة مؤشرها نحو 4.1%- ما بين بدء الأزمة 4- يونيو -2017 حتى الأربعاء الفائت 25 أكتوبر 2017، إلا أنها لازالت ضمن البورصات الراجعة خسارة ناتجة عن الحدث السياسي

نفسه، ولكن تأثيره فيها يبدو كبيرًا، لأن المتداولون في البورصة -ربما خوفًا- هبطوا بسببونها خلال نفس الفترة بشكل كبير، حيث فقدت قيمة تداولها في شهر أكتوبر 2017، محسوب على أساس شهر كامل، بنحو 41.3%- مقارنة بمستوى سيولة شهر مايو الفائت، أي آخر شهر كامل قبل الأزمة، والسيولة أهم عوامل التأثير في الأداء.

ولا يبدو أن أداء البورصات الأربع الأخرى تأثر كثيرا بتلك الأزمة، فادائها كان ضعيفًا بشكل عام إذا ما قورن بأداء بورصات رئيسية ناشئة وناضجة حول العالم، ولكنه جاء مختلطًا مقارنة بمستوى أداء بورصات الخليج وأداء البورصة القطرية، فيمورصة البحرين الصغيرة، ورغم خسارة مؤشرها نحو 4.1%- ما بين بدء الأزمة 4- يونيو -2017 حتى الأربعاء الفائت 25 أكتوبر 2017، إلا أنها لازالت ضمن البورصات الراجعة خسارة ناتجة عن الحدث السياسي

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطًا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات اليومية، وقيمة المؤشر العام. وكانت قارة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 422.3 نقطة، وبناتخاض بلغ قيمته 2.6 نقطة، ونسبته 0.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 59.3 نقطة، أي ما يعادل 16.3% عن إقفال نهاية عام 2016.

اسم الشركة	يوم الخميس 2017/10/26	يوم الخميس 2017/10/19	التغير %	نقل	التغير %
1 بنك الكويت الوطني	481.6	481.6	0.0	362.9	27.2
2 بنك الخليج	204.0	204.0	(1.9)	195.0	4.6
3 بنك الكويت الدولي	370.6	384.7	(3.7)	349.7	6.0
4 بنك الأهلي الكويتي	204.3	203.0	0.6	196.4	4.0
5 بنك الكويت العربي	258.4	262.7	(2.0)	214.7	20.4
6 بنك المشرق	384.2	389.9	(1.5)	361.0	6.4
7 بنك برقي	348.9	337.9	0.9	283.4	20.3
8 بنك الكويت الوطني	1,465.7	1,471.1	(0.4)	1,172.1	25.0
9 بنك الكويت الوطني	460.4	462.5	(0.5)	379.3	21.4
10 شركات تجارية	126.3	131.4	(3.9)	112.6	12.2
11 إشارات مالية	278.8	275.6	1.2	231.3	10.9
12 إشارات مالية	133.9	135.9	0.0	119.3	12.7
13 قطاع النفط العامة	782.2	779.9	0.3	1,114.2	(29.8)
14 قطاع النفط العام	58.8	57.5	2.3	52.6	11.8
15 قطاع النفط العام	257.3	258.3	(0.4)	311.7	(17.5)
16 شركات تأمين	63.1	60.6	4.1	61.7	2.3
17 قطاع التأمين	456.2	456.2	0.0	382.1	19.4
18 إلامة تأمين	169.0	169.0	0.0	170.9	(1.1)
19 ريمة تأمين	65.6	70.5	(7.0)	83.6	(21.5)
20 قطاع التأمين	166.6	166.6	0.0	145.0	8.0
21 شركات التأمين	100.9	101.6	(0.7)	100.1	0.8
22 شركات التأمين	161.1	166.6	(3.3)	191.7	(16.0)
23 شركات التأمين	298.1	288.9	3.2	258.5	15.0
24 شركات التأمين	1,433.4	1,433.4	0.0	1,433.4	0.0
25 شركات التأمين	204.2	203.3	0.4	195.8	4.3
26 شركات التأمين	133.1	136.7	(2.6)	109.0	22.1
27 شركات التأمين	688.9	669.3	2.9	618.1	11.5
28 شركات التأمين	192.3	190.2	1.3	149.9	28.5
29 شركات التأمين	199.3	197.7	0.8	172.4	16.6
30 شركات التأمين	841.1	753.3	11.7	778.4	8.1
31 شركات التأمين	2,263.9	2,310.4	(1.4)	2,406.1	35.6
32 شركات التأمين	872.0	847.1	2.9	541.1	61.2
33 شركات التأمين	13.9	12.5	11.2	11.1	22.2
34 شركات التأمين	1,166.2	1,151.2	1.3	822.1	41.9
35 شركات التأمين	212.2	212.2	0.0	178.3	19.2
36 شركات التأمين	71.6	71.6	0.0	89.0	(19.6)
37 شركات التأمين	7,724.4	1,951.0	(11.6)	3,561.9	(32.7)
38 شركات التأمين	626.2	698.1	(10.3)	887.2	(29.4)
39 شركات التأمين	387.5	370.8	4.5	358.3	8.1
40 شركات التأمين	336.1	327.8	2.4	302.4	11.3
41 شركات التأمين	581.3	566.6	2.6	551.8	3.3
42 شركات التأمين	233.9	229.4	2.0	222.6	6.1
43 شركات التأمين	422.3	424.9	(0.6)	363.0	16.3

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

تقارير وكالات التصنيف الائتماني «ضارة» إذا لم نحسن معرفة غرضها وحدود وأهمية محتواها للدولة المعنية

والبقى خسائر أو مكاسب البورصات ليست بنفس مستوى الأهمية للخسائر المالية والاقتصادية الأخرى، وأحد مؤشرات تلك الخسائر تقرير شهر أكتوبر الجاري لـ «صندوق النقد الدولي» الذي هبط بتوقعات النمو المرجح لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو 40%- مقارنة بمستوى النمو المتوقع في شهر أبريل الفائت، وحدث ذلك بالرغم من الارتفاع في أسعار النفط. وحتى أداء البورصات، لازال الوقت مبكرًا لإصدار أحكام صحيحة حول إتجاهاتها، ولكن ملاحظة تطوراتها لصالح مؤشر لمباس أولى لأحد تكاليف تلك الأزمة، أسوة بمؤشر انخفاض توقعات النمو الاقتصادي لعالم دول المجلس.

نتائج بنك الخليج 30 سبتمبر 2017

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام



نظرة صندوق النقد الدولية التفاضلية للكويت تحتل من نظرة مجلة «الايكونومست».

الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحًا، بعد خصم الضرائب، بلغت نحو 36.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10.2%، مقارنة بنحو 32.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع بند الإيرادات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، بلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 134.6 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 9.4 مليون دينار كويتي، أو بنحو 7.5%، مقارنة بنحو 125.2 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الأرباح بنحو 9.1 مليون دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 97.2 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الأرباح بنحو 3.5 مليون دينار كويتي، وارتفاع بند مبيعات إستثمارات في أوراق مالية بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 2.8 مليون دينار كويتي (وتصل 2.1% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 125 ألف دينار كويتي (0.1% من إجمالي)، وارتفع أيضًا بند الأرباح الأخرى بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 3.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 1.5 مليون دينار كويتي، بينما تراجع بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 3.5 مليون دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 639 ألف دينار كويتي مقارنة مع نحو 4.1 مليون دينار كويتي، وانخفض، أيضًا، بند صافي أرباح وعملات بنحو 592 ألف دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 23.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 24 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة طفيفة، وبنحو 206 ألف دينار كويتي، أو نحو 0.5%، لتصل إلى نحو 44.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 44.7 مليون دينار كويتي، في الشهور التسعة الأولى من عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بعض بنود المصروفات التشغيلية، منها بند مصروفات أخرى بنحو 984 ألف دينار كويتي، أو نحو 10.6%، وصولًا إلى نحو 10.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.3 مليون دينار كويتي، وأيضًا ارتفاع بند الاستهلاك وبنحو 297 ألف دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 2.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، بينما تراجع بند مصروفات مودفون بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 29 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 30.2 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 33.3%، مقارنة بنحو 35.7%، وارتفعت جملة المخصصات بنحو 5.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 12.3%، لتصل إلى نحو 51.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 46.2 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع المخصصات (المحذبة العامة) بنحو 32.6 مليون دينار كويتي، أي نحو 155.4%، وصولًا إلى نحو 53.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 21 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2016. بينما

تراجعت قيمة المخصصات (الطروس المستردة وخسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى) بنحو 26.9 مليون دينار كويتي وحقت بنحو 25.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 24.4 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام الفائت.

■ بنك الخليج يحقق 36.1 مليون دينار صافي أرباح للشهور التسعة الأولى من العام الحالي

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 189.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.5%، ليصل إلى نحو 5.657 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.467 مليار دينار كويتي، في ديسمبر 2016، وارتفعت

الموجودات للبنك بنحو 35.7 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 0.6%، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2016، حين بلغت نحو 5.621 مليار دينار كويتي، ضمنها ارتفاع بند دائع لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 14.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.3%، ليصل إلى نحو 122.4 مليون دينار كويتي (2.2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 108 مليون دينار كويتي (2% من إجمالي الموجودات)، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نجد أن البنك حقق ارتفاعًا بلغ نحو 23.5 مليون دينار كويتي أو نحو 23.8%، وارتفع بند أذونات وسندات خزينة بنسبة ملحوظة بلغت نحو 56.8%، أو نحو 211.9 مليون دينار كويتي، وصولًا إلى نحو 584.8 مليون دينار كويتي (10.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 372.2 مليون دينار كويتي (6.8% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 247.2 مليون دينار كويتي، أو نحو 73.2%، عندما حقت نحو 337.6 مليون دينار كويتي، (6% من إجمالي الموجودات)، للفترة نفسها من عام 2016. وارتفع، أيضًا، بند قروض وسلف إلى عملاء بنحو 114.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 3.3%، وصولًا إلى نحو 3.560 مليار دينار كويتي (62.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.446 مليار دينار كويتي (63% من إجمالي الموجودات)، بينما انخفض بنحو 124.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 3.4%، مقارنة مع نحو 3.685 مليار دينار كويتي (65.6% من إجمالي الموجودات)، للفترة نفسها عام 2016.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعًا بلغت قيمته 171.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.5%، لتصل إلى نحو 5.065 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2016، وارتفعت بنحو 5.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نحو بلغت 0.1% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في تسعة أشهر الأولى من العام الفائت، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات عد نحو 89.5% في نهاية سبتمبر 2017 ونهاية سبتمبر 2016.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات بنحو 89.5%، ليصل إلى نحو 0.9%، مقابل 0.8%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى نحو 8.3%، بعد أن كان عند 8%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) بنحو 12 قس، مقارنة بنحو 11 قس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 14.9 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 15.7 مرة، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 9.1% عن مستواها في نهاية سبتمبر 2016، بنسبة أكبر من ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 3.9%، مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2016، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة البترية (P/B) نحو 1.23 مرة، مقارنة بنحو 1.25 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

■